MENA FCCG
Making a Collective Impact

GLOBAL COALITION TO FIGHT FINANCIAL CRIME

دليـــــل مكافحـــــة الرشـــوة والفســـاد

إطـــــار اســـــتراتيجي للشـــفافية والمســـاءلة

تم تطويره بواسطة:

مجموعة الامتثال لمكافحة الجرائم المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA FCCG)
بالتعاون مع التحالف العالمي لمكافحة الجرائم المالية (GCFFC)

تتطلب تدابير مكافحة الرشوة والفساد الفعالة أكثر من مجرد الالتزام التنظيمي؛ فهي تحتاج إلى إرادة جماعية من الأمة تتسم بالاقتناع والهدف. عندما يعمل القطاعان العام والخاص معًا، فإنهما يجمعان بين السلطة والقدرة والبصيرة لتشكيل جبهة موحدة ضد الفساد. يعزز هذا التعاون النزاهة المؤسسية، ويزيد الثقة في الخدمات العامة، ويضمن أن التنمية الاقتصادية تقوم على العدالة والمساءلة بدلاً من التنازلات أو التأثير غير المشروع.

تعتمد ازدهار الدولة على هذا الالتزام المشترك. عندما يتبنى كلا القطاعين الشفافية كأولوية وطنية - وليس مجرد متطلب امتثال - فإنهما يرسخان ثقافة يصبح فيها السلوك الأخلاقي هو القاعدة وليس الاستثناء. يحمي هذا التوافق الأسواق، ويجذب الاستثمار، ويبني ثقة الجمهور في الأنظمة التي تحكم الحياة اليومية. في النهاية، يشير ذلك إلى أن التصرف الصحيح ليس فقط ضرورة أخلاقية، بل هو أمر أساسي للنمو المستدام ومرونة الدولة.

تفخر مجموعة الامتثال لمكافحة الجرائم المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا **(MENA FCCG)** بقيادة هذا التعاون من خلال مبادرتيها الرئيسيتين: لوحة متابعة مكافحة الرشوة والفساد في المنطقة، وأداة التقييم الذاتي للقطاع الخاص. توفر هاتان المنصتان لغة مشتركة، ومقاييس موحدة، وإرشادات عملية لكل من الجهات التنظيمية والصناعة، مما يمكّنهم من تقييم النضج، وتحديد نقاط الضعف، وقياس التقدم عبر المنطقة.

بالعمـــــل معًـــــا
يمكننـــا إحـــداث فـــــرق

مكافحة الرشوة والفساد
دليل مرجعي

إطار استراتيجي للشفافية والمساءلة

كلمـــة مـــن راعـــي المشـــروع

الفساد قوة مدمرة تقوض الثقة، وتضعف المؤسسات، وتشوه الأسواق، وتحرم الدول من إمكاناتها الحقيقية. في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يعد التصدي للرشوة والفساد أكثر من مجرد التزام تنظيمي؛ إنه أولوية استراتيجية حاسمة. من خلال مواجهة الفساد بشكل مباشر، يمكن لدول المنطقة فتح باب الاستثمار المستدام، وتعزيز النمو الاقتصادي الشامل، وتأمين مكانتها كجهات فاعلة موثوقة ومنافسة على الساحة العالمية.

تخلق أطر مكافحة الرشوة والفساد الفعالة بيئات شفافة وقابلة للتنبؤ، حيث يمكن للمنظمات العمل بثقة، وتكون المنافسة قائمة على الجدارة وليس النفوذ، وتُحمى الموارد العامة وتُوجه نحو التقدم الوطني.

في ظل اقتصاد اليوم سريع التطور والمترابط، يُقيّم المستثمرون والشركات متعددة الجنسيات ومؤسسات التنمية الدول من منظور الحوكمة والنزاهة ومخاطر الفساد. ولا تقتصر ضوابط مكافحة الفساد والرشوة الضعيفة على كونها تحديات تتعلق بالامتثال فحسب، بل إنها تُقلل من الفرص الاقتصادية، وتُقيّد الوصول إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، وتُحدّ من المشاركة في الأنظمة المالية والتجارية الدولية. ولذلك، يُعدّ تعزيز أطر مكافحة الفساد والرشوة أمرًا أساسيًا لبناء القدرة على الصمود، وتعزيز القدرة التنافسية، وضمان استقرار المنطقة وازدهارها على المدى الطويل.

انطلاقًا من هذا الضرورة، أعطت مجموعة الامتثال لمكافحة الجرائم المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا **MENA FCCG** الأولوية لتطوير رؤية شاملة قائمة على البيانات لمخاطر مكافحة الرشوة والفساد في المنطقة، إلى جانب أداة التقييم الذاتي للقطاع الخاص المصممة لرفع المعايير، وتوجيه المؤسسات، ودعم التحسين المستمر. تهدف هذه المبادرات إلى تعزيز نهج موحد للشفافية والمساءلة والنزاهة عبر القطاعين العام والخاص.

ومع ذلك، لا يمكن تحقيق مكافحة الرشوة والفساد من قبل الحكومات أو الشركات وحدها. يتطلب التقدم الحقيقي شراكة حقيقية قائمة على المسؤولية المشتركة والانفتاح والثقة. عندما يعزز القطاع العام المؤسسات، ويطبق القوانين بعدالة، ويشجع الشفافية، وعندما يتبنى القطاع الخاص ممارسات الأعمال الأخلاقية والحكم الذاتي الصارم، ينشأ نظام بيئي تمكيني لا يجد فيه الفساد مكانًا للنمو.

يعزز التعاون من خلال المبادرات المشتركة وتبادل المعلومات والمعايير المطورة بشكل مشترك ليس فقط الامتثال، بل أيضًا الحوكمة والقدرة التنافسية والثقة المجتمعية. من خلال العمل جنبًا إلى جنب، يمكن للقطاعين إحداث تغيير دائم ودفع رؤية المنطقة الجماعية للنزاهة والازدهار والتنمية المستدامة.

تقدير خاص يُقدم للخبراء والممارسين الذين ساهموا بسخاء بوقتهم وخبراتهم ورؤاهم في هذه المبادرة. إن التزامهم واحترافيتهم وطموحهم المشترك لمنطقة أكثر شفافية ومرونة يشكل الأساس الذي بني عليه هذا الدليل.

مايكل ماتوسيان
رئيس إدارة الإلتزام بالمتطلبات الرقابية
مجموعة البنك العربي
مؤسس مجموعة الامتثال لمكافحة الجرائم المالية في منطقة
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA FCCG
نائب رئيس التحالف العالمي GCFFC - فرع الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

مكافحـــة الرشـــوة والفســـاد
- دليـــل مرجعـــي

جـــــــدول المحتويـــــــات

كلمة الراعي للمشروع 3

التمهيـــد 7

المقدمة 9

لوحة متابعة مكافحة الرشوة والفساد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 12
تصنيف مخاطر الدول والأبعاد المدمجة
دفع التغيير: كيف تستفيد دول المنطقة من لوحة المتابعة

أداة التقييم الذاتي لمكافحة الرشوة والفساد في القطاع الخاص 26
مجالات التقييم
معايير تصنيف التقييم
المتطلبات الوظيفية

الرسالة الختامية 43

فريق المشروع 45

الشكر والتقدير 47

التمهيـــد

لم تعد الأساليب التقليدية لمكافحة الفساد كافية في عالم يزداد تعقيدًا وترابطًا. يوفر صعود التقنيات الرقمية والنمو الهائل للبيانات فرصًا غير مسبوقة لتعزيز الشفافية والمساءلة والتطبيق.

يؤكد هذا الإطار لمكافحة الرشوة والفساد على الدور الحاسم للحلول القائمة على البيانات في تحديد أنماط السلوك غير المشروع، وتعزيز اكتشاف المخاطر، وتمكين التدخلات الاستباقية. ومن خلال الاستفادة من التحليلات المتقدمة، والتعلم الآلي، والمراقبة اللحظية، يمكن للمنظمات تجاوز التدابير التفاعلية وتبني استراتيجيات تنبؤية تردع الفساد قبل حدوثه.

إن التزام التحالف العالمي GCFFC وأعضائه لا يقتصر على القدرات التقنية، بل يهدف إلى التحول الثقافي. تمكّن شراكات المعلومات بين القطاعين العام والخاص صناع القرار من رؤى قابلة للتنفيذ، وتعزز التعاون عبر القطاعات، وتضمن الامتثال للمعايير العالمية. من خلال هذه التدابير، نسعى جميعًا إلى بناء أنظمة تتسم بالمرونة والشفافية وتحظى بثقة جميع أصحاب المصلحة.

يُحدد الدليل المرجعي لمكافحة الرشوة والفساد المبادئ والمعايير والإجراءات المصممة لتوجيه كل منظمة في الحفاظ على الامتثال والنزاهة والتميز التشغيلي. ويعكس التزامنا المشترك بالتمسك بأعلى المعايير الأخلاقية والتنظيمية مع تعزيز ثقافة الشفافية والمساءلة.

تعمل السياسات الموضحة هنا كإطار لاتخاذ القرار المتسق وإدارة المخاطر على جميع مستويات المنظمة. وهي تهدف إلى ضمان توافق ممارساتنا مع القوانين المعمول بها، واللوائح الصناعية، ومتطلبات الحوكمة الداخلية.

تشي سيدانيوس
مؤسس ونائب رئيس التحالف العالمي لمكافحة الجرائم المالية (GCFFC)
رئيس الجرائم المالية والشؤون الصناعية العالمي، LSEG

المقدمـــــــة

طورت مجموعة الامتثال لمكافحة الجرائم المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA FCCG)، بالتعاون مع التحالف العالمي لمكافحة الجرائم المالية GCFFC، هذا الدليل المرجعي ليكون رفيقًا عمليًا للمهنيين في القطاعين العام والخاص الملتزمين بمكافحة الرشوة والفساد والمخالفات المالية ذات الصلة في المنطقة.

مستندًا إلى التطبيق الواقعي والخبرة الإقليمية، يجمع الدليل بين المنهجيات والأدوات والرؤى في مورد واحد يسهل الوصول إليه، لمساعدة الممارسين على فهم كيفية نشوء مخاطر الرشوة والفساد ضمن العمليات التنظيمية وكيفية تحديدها وتقييمها والتخفيف منها بفعالية.

تصور الفساد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: تحدي إقليمي وواقع حالي

تقدم المعايير العالمية للفساد مثل مؤشر مدركات الفساد إشارات مفيدة، لكنها غالبًا لا تعكس الواقع الخاص بالمنطقة، بما في ذلك الديناميكيات السياسية والهياكل الاجتماعية والاقتصادية والحساسيات الثقافية والتفاوتات المؤسسية. لتقييم مخاطر الرشوة والفساد بشكل فعّال، تحتاج دول المنطقة إلى إطار يتجاوز المؤشرات السطحية ويُدمج العوامل السياقية التي تشكل فعليًا التعرض للمخاطر.

لا تزال نسبة كبيرة من دول المنطقة تقع ضمن فئات "فاسدة" إلى "فاسدة جدًا" في مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية. تؤكد هذه التصنيفات على استمرار الصراع لتعزيز الحوكمة والنزاهة المؤسسية والثقة العامة في المؤسسات الحكومية والخاصة. يبرز هذا الواقع الحاجة الملحة لإصلاحات إقليمية منسقة تعزز الشفافية والمساءلة وضوابط مكافحة الفساد الأقوى.

الحاجة إلى نهج مصمم خصيصًا للمنطقة

تؤثر عوامل مثل حرية الصحافة، والصوت والمساءلة، واستقلال القضاء، وهياكل الملكية الحكومية، والشبكات غير الرسمية، ودور الإدارة العامة بشكل مباشر على كل من تصور الفساد ووقوعه الفعلي في المنطقة. يتيح تخصيص أدوات تقييم مكافحة الرشوة والفساد لدمج هذه الأبعاد الحصول على ملف مخاطر أكثر دقة وملاءمة للسياق، مما يساعد صانعي السياسات والمهنيين في الامتثال على تحديد نقاط الضعف، وتحديد أولويات الإصلاحات، ومراقبة التقدم بشكل أكثر فعالية.

لا يعزز الإطار المصمم خصيصًا دقة تقييم المخاطر فحسب، بل يضمن أيضًا أن جهود مكافحة الرشوة والفساد تدعم أهداف التنمية الوطنية، وتجذب الاستثمار الأجنبي، وتعزز بيئة أعمال عادلة وتنافسية قائمة على الجدارة.

تمكين القطاع الخاص

يلعب القطاع الخاص دورًا محوريًا في تعزيز أنظمة النزاهة الوطنية وتحسين تصنيف المنطقة في مؤشرات مدركات الفساد العالمية. وبعيدًا عن تلبية الالتزامات التنظيمية، يمكن للشركات أن تكون محفزًا للتغيير الحقيقي من خلال ترسيخ الشفافية والمساءلة والسلوك الأخلاقي في ثقافتها المؤسسية.

يشمل ذلك:

- تنفيذ هياكل حوكمة قوية وضوابط داخلية،
- إدارة تضارب المصالح بانضباط،
- وضع معايير أخلاقية واضحة تنطبق على سلسلة القيمة بأكملها.

يمكن للجهات الفاعلة في القطاع الخاص أيضًا التعاون مع الجهات التنظيمية والمجتمع المدني والمنظمات الدولية من خلال شراكات بين القطاعين العام والخاص، وتبادل المعلومات، وتطوير النماذج، وبناء القدرات، وإنشاء معايير قطاعية تعزز القدرة على مقاومة الفساد. من خلال إظهار النزاهة في الممارسة، تحمي الشركات سمعتها وموقعها في السوق، وتساعد أيضًا في خلق بيئة تمكينية يصبح فيها السلوك الأخلاقي هو القاعدة. في الأسواق التي قد تختلف فيها القدرة المؤسسية، يمكن لقيادة القطاع الخاص في تعزيز الشفافية أن تؤثر بشكل مباشر على التصورات الوطنية والإقليمية للفساد، مما يجعلها قوة فعالة للتغيير الإيجابي.

رؤية مجموعة MENA FCCG

رؤيتنا هي منطقة شرق أوسط وشمال إفريقيا تتجذر فيها الشفافية والمساءلة في كل من القطاعين العام والخاص.

طورت مجموعة الامتثال لمكافحة الجرائم المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA FCCG، بالتعاون مع التحالف العالمي لمكافحة الجرائم المالية (GCFFC) - فرع منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أداتين قائمتين على البيانات لتسريع تقدم المنطقة في مكافحة الرشوة والفساد:

1. **لوحة متابعة مكافحة الرشوة والفساد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**
   توفر رؤية مقارنة لمؤشرات مخاطر مكافحة الرشوة والفساد وأداء الدول.

2. **أداة التقييم الذاتي لمكافحة الرشوة والفساد للقطاع الخاص**
   تمكن المؤسسات من تقييم وتعزيز أطر مكافحة الرشوة والفساد الداخلية لديها.

تعزيز النزاهة في المنطقة

توفر لوحة متابعة مكافحة الرشوة والفساد وأداة التقييم الذاتي رؤية موحدة إقليمية ودولية لمخاطر الرشوة والفساد، مما يمكّن القطاعين العام والخاص من قياس تقدمهم وتحديد المجالات التي تتطلب إصلاحًا. من خلال دمج مؤشرات الدولة، والأطر التنظيمية، ونتائج التقييم الذاتي، تعزز لوحة المتابعة الشفافية، وتدفع المساءلة، وتروج لاتخاذ القرار القائم على البيانات. كما تعمل كأداة عملية لتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص، وتشجيع تبني أفضل للممارسات الدولية، وتسليط الضوء على قصص النجاح في المنطقة، مما يرسخ ثقافة النزاهة والثقة والنمو المسؤول.

تحول هذه المبادرات الجهود المجزأة إلى حركة موحدة ضد الرشوة والفساد، تبني مؤسسات أقوى، وثقة أكبر، وثقافة نزاهة تدوم.

لوحة متابعة مكافحة الرشوة والفساد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

لوحة المتابعة هي أداة تفاعلية لرسم خرائط مخاطر الرشوة والفساد في دول المنطقة، مصممة لدعم جهود مكافحة الرشوة والفساد. تعتمد على منصة تصنيف مخاطر الدول من **LSEG**، وتجمع البيانات من مصادر متعددة، وتطبق حسابات منظمة، وتولد "مؤشر رئيسي" شامل لكل دولة.

يأخذ المؤشر الرئيسي في الاعتبار مجموعة واسعة من مؤشرات المخاطر عبر مصادر عديدة، ويُعاير بشكل مناسب لتقديم تصنيف مخاطر مكافحة الفساد خاص بكل دولة في المنطقة بناءً على منهجية تقييم المخاطر المحددة؛ بالإضافة إلى خريطة حرارية تعرض ملف المخاطر للدول بناءً على نتائج التصنيف.

في العرض التفاعلي للخريطة، يمكن للمستخدمين استكشاف المعلومات التالية لكل دولة:

- **التصنيف**: ترتيب الدولة من بين 247 دولة مصنفة بواسطة LSEG.
- **المؤشر الرئيسي**: درجة مركبة لمخاطر الرشوة والفساد من 10 (كلما ارتفعت الدرجة = انخفضت المخاطر).
- **عدد المصادر**: عدد مجموعات البيانات والمؤشرات المستقلة المستخدمة في التقييم.
- **درجة تقييم المخاطر**: تُقسم الدول إلى خمس شرائح مخاطر:

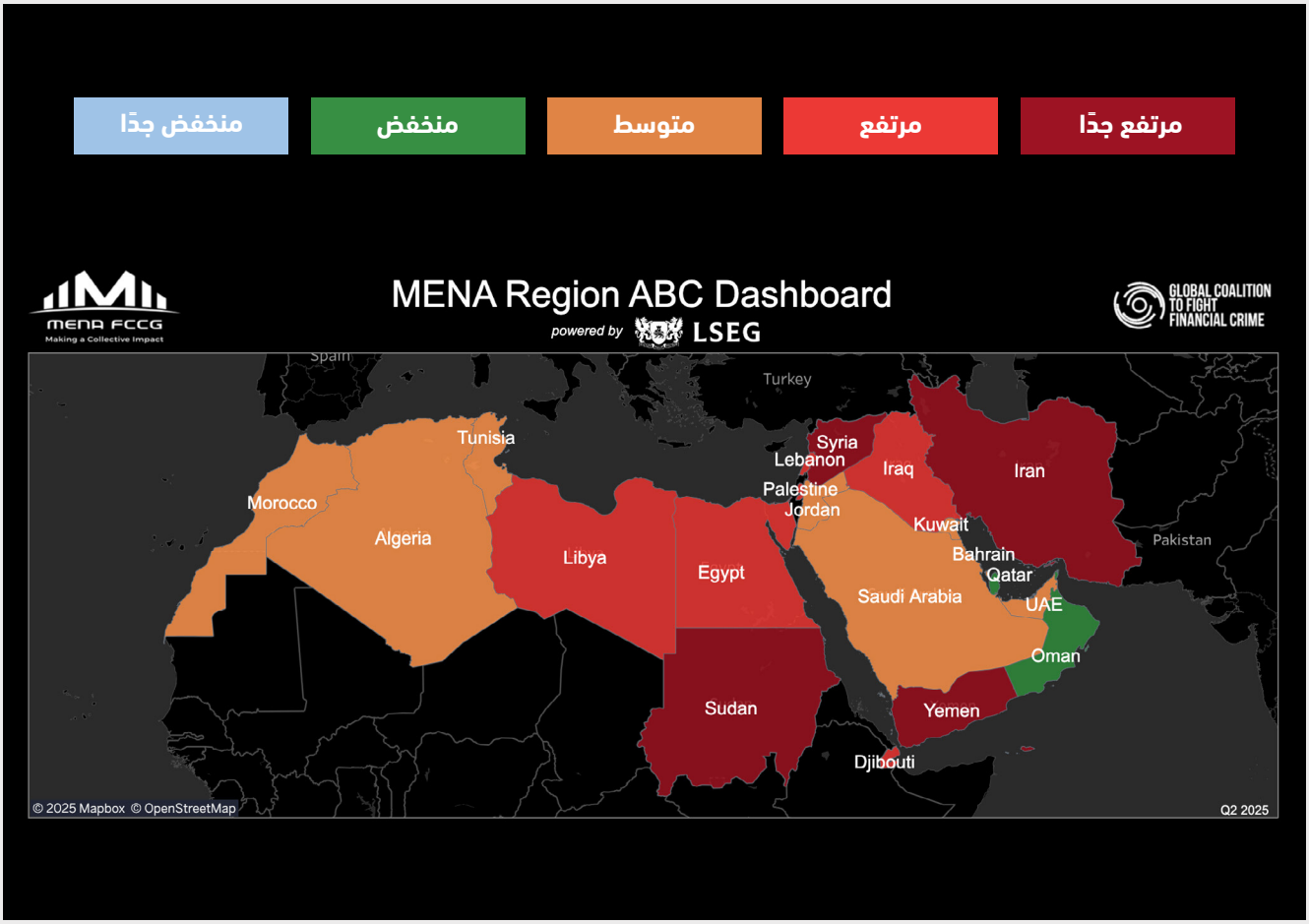

يدعم هذا التصنيف المُستهدف المقارنة المعيارية الإقليمية، مما يُساعد الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات المالية على تصميم برامج الامتثال الخاصة بها بفعالية. تتميز الدول المصنفة ضمن فئات المخاطر "المنخفضة" عادةً بتطبيق فعال للأنظمة، وأطر قانونية قوية، وتعاون دولي بشأن معايير مكافحة الرشوة والفساد. في المقابل، قد تُعاني الدول المصنفة ضمن فئات المخاطر الأعلى من محدودية القدرات المؤسسية، وحوكمة غير شفافة، وعدم ثبات في تطبيق سيادة القانون.

يمكن للمستخدمين النقر على أي دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عرض الخريطة للوصول إلى تحليل مفصل لتقييمها. يشمل ذلك تحليلًا عبر عوامل الخطر الرئيسية الثلاثة - السياسية، والاقتصادية، والجنائية - بالإضافة إلى تقييم لكل بُعد على حدة ضمن كل عامل. توفر هذه الأبعاد مجتمعةً رؤية شاملة قائمة على البيانات حول الرشوة والفساد في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مما يمكّن المستخدمين من اتخاذ قرارات مبنية على أسس مدروسة بشأن إدارة المخاطر والامتثال، كما هو موضح في المثال أدناه:

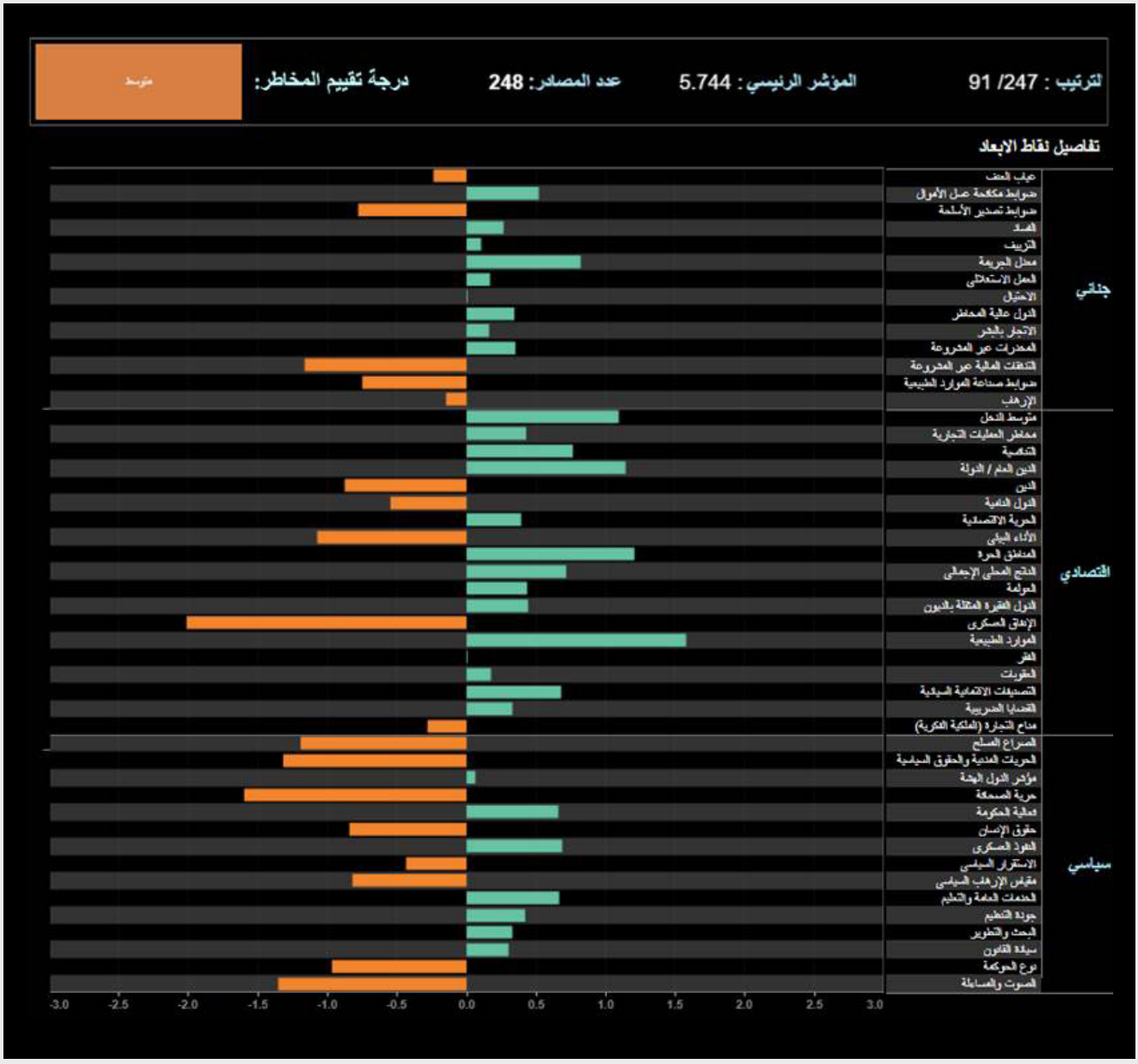

وصف التفاعل مع لوحة متابعة مكافحة الرشوة والفساد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

توفر اللوحة عرضًا تفاعليًا متعمقًا لكل بُعد من أبعاد المخاطر. عند النقر على أي شريط في الرسم البياني، تظهر نافذة معلومات مفصلة تلخص ثلاثة عناصر رئيسية:

- **اسم البُعد** (مثل الخدمات العامة والتعليم)
- **الدرجة الرقمية** المخصصة لهذا البُعد
- **تعريف البُعد** الذي يشرح ما يقيسه المؤشر ولماذا هو مهم

تتيح هذه الخاصية التفاعلية للمستخدمين تجاوز الدرجات العامة وفهم السياق والأهمية والآثار الكامنة وراء كل مؤشر. من خلال كشف العوامل الأساسية التي تشكل كل بُعد، تدعم اللوحة التحليل المستنير والتفسير الأكثر دقة لمخاطر مكافحة الرشوة والفساد على مستوى الدولة.

الأبعاد المدمجة في تصنيف مخاطر الدول

أ. الأبعاد الجنائية

غياب العنف

يقيم المؤشرات التالية لتحديد مستوى "السلام" في الدول:

- عدد ضباط الأمن الداخلي والشرطة
- عدد جرائم القتل
- عدد السجناء
- سهولة الوصول إلى الأسلحة الصغيرة والخفيفة
- مستوى الصراع الداخلي المنظم
- مستوى الجريمة العنيفة
- عدم الاستقرار السياسي
- احتمال حدوث مظاهرات عنيفة
- مقياس الإرهاب السياسي
- حجم الأسلحة التقليدية الرئيسية المستوردة
- تأثير الإرهاب
- الوفيات الناتجة عن الصراع المنظم (داخلي)
- الوفيات الناتجة عن الصراع المنظم (خارجي)
- عدد ومدة الصراعات الداخلية
- الإنفاق العسكري
- تمويل حفظ السلام التابع للأمم المتحدة
- أفراد القوات المسلحة
- القدرات النووية والأسلحة الثقيلة
- حجم الأسلحة التقليدية الرئيسية المصدرة
- عدد اللاجئين والنازحين داخليًا
- عدد ومدة ودور الدولة في الصراعات الخارجية
- العلاقات مع الدول المجاورة

ضوابط مكافحة غسل الأموال

يقيم ما إذا كانت الدولة قد اعتمدت تشريعات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وفعالية ضوابط مكافحة غسل الأموال وقدرات التنفيذ.

ضوابط تصدير الأسلحة

يقيم كفاءة آليات ضبط تصدير الأسلحة في الدولة المختارة.

الفساد

يصف مستوى إساءة استخدام السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب شخصية في الدولة. يقيس تكرار واستمرار دفع الرشاوى للحصول على معاملة تفضيلية للخدمات التي يجب أن يقدمها متلقي الرشوة بموجب القانون.

التزييف

يحدد معدل التزييف في مجالات متعددة حسب الدولة:

- مصادرة منتجات غذائية ومشروبات كحولية وغيرها من المشروبات المقلدة.
- مصادرة منتجات العناية بالجسم والعطور ومستحضرات التجميل المقلدة وغيرها من منتجات العناية بالجسم.
- مصادرة الملابس والإكسسوارات المقلدة.
- مصادرة الأحذية المقلدة، بما في ذلك أجزائها وملحقاتها.
- مصادرة الإكسسوارات الشخصية المقلدة (النظارات الشمسية، والحقائب، والساعات، والمجوهرات، وغيرها).
- مصادرة الهواتف المحمولة المقلدة، بما في ذلك أجزائها وملحقاتها.
- مصادرة المعدات الكهربائية/الإلكترونية ومعدات الحاسوب المقلدة.
- مصادرة الأقراص المدمجة (CD) وأقراص الفيديو الرقمية (DVD) وأشرطة الكاسيت وخراطيش الألعاب المقلدة (المسجلة وغير المسجلة).
- مصادرة الألعاب والأدوات الرياضية وألعاب الفيديو المقلدة، بما في ذلك أجهزة ألعاب الفيديو الإلكترونية.
- مصادرة منتجات التبغ المقلدة.
- مصادرة المنتجات الطبية المقلدة.
- مصادرة سلع أخرى مقلدة (الآلات والأدوات، والمركبات، والقرطاسية المكتبية، والولاعات، والملصقات، والمنسوجات، ومواد التعبئة والتغليف، سلع أخرى، إلخ.)
- ضبط سلع مقلدة - بلد منشأ السلع المشتبه في انتهاكها لحقوق الملكية الفكرية.

العمل الاستغلالي

يُقدّر هذا التقرير قائمة السلع والبلد المصدر الذي تُستخدم فيه عمالة الأطفال و/أو العمل القسري لإنتاج أو تصنيع أو زراعة هذه السلع، وما إلى ذلك، بما يخالف المعايير الدولية المطلوبة بموجب قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر.

الاحتيال

سجّل معدل الجرائم المسجلة لدى الشرطة والمتعلقة بالاحتيال. يُقصد بالاحتيال الحصول على المال أو أي منفعة أخرى أو التهرب من المسؤولية عن طريق الخداع أو السلوك غير النزيه، ويشمل ذلك الاحتيال العقاري والاحتيال المالي (أي المعاملات المالية التي تتم بهدف الربح الشخصي. ويشمل ذلك استخدام المنتجات المالية الاستهلاكية مثل الحسابات المصرفية، وبطاقات الائتمان، والشيكات، وبطاقات المتاجر، أو أنظمة الخدمات المصرفية عبر الإنترنت. الاحتيال المصرفي، الاحتيال الاستثماري، الاحتيال بالشيكات/بطاقات الائتمان، الاحتيال ببطاقات المتاجر، الاحتيال المصرفي عبر الإنترنت، إصدار شيكات بدون رصيد، الدجل، انتحال الشخصية، سرقة الهوية، الحيازة، إنشاء أو استخدام أوزان قياس مزيفة.

المخدرات غير المشروعة

الدول التي حددتها وزارة الخارجية الأمريكية كدول رئيسية منتجة للمخدرات غير المشروعة، أو دول رئيسية لعبور المخدرات، فضلاً عن كونها دولاً رئيسية مصدرة للمواد الكيميائية الأولية. ولا يعكس وجودها في القائمة بالضرورة جهودها في مكافحة المخدرات، ولا يعكس تعاونها مع الولايات المتحدة.

الدول عالية المخاطر

قائمة بالدول عالية المخاطر وفقًا لتوجيهات الاتحاد الأوروبي الرابعة والخامسة لمكافحة غسل الأموال، بالإضافة إلى قائمة المملكة المتحدة للدول عالية المخاطر.

الاتجار بالبشر

يُقيّم هذا التقرير تشريعات مكافحة الاتجار بالبشر في الدولة ومدى فعالية قوانينها وقدراتها على إنفاذها. ويُقيّم الدول على أربعة مستويات:

- **المستوى الأول:** الدول التي تلتزم حكوماتها التزامًا تامًا بالمعايير الدنيا لقانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر.
- **المستوى الثاني:** الدول التي لا تلتزم حكوماتها التزامًا تامًا بالمعايير الدنيا لقانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر، لكنها تبذل جهودًا كبيرة للالتزام بها.
- **قائمة مراقبة المستوى الثاني:** مشابهة للمستوى الثاني؛ وتشمل الدول التي يتزايد فيها العدد المطلق لضحايا الاتجار بالبشر ذوي الحالات الخطيرة؛ وعدم تقديم أدلة على زيادة الجهود الحكومية؛ وتناقص الأدلة على تواطؤ المسؤولين الحكوميين في حالات الاتجار بالبشر الخطيرة.
- **المستوى الثالث:** الدول التي لا تلتزم حكوماتها التزامًا تامًا بالمعايير الدنيا، ولا تبذل جهودًا كبيرة للالتزام بها.

التدفقات المالية غير المشروعة

يقدر التدفقات المالية غير المسجلة من الاقتصادات النامية والناشئة إلى دول أخرى بسبب الجريمة والفساد والتهرب الضريبي.

ضوابط صناعة الموارد الطبيعية

يقيم الضوابط الدولية والوطنية للصناعة في الدول الغنية بالموارد.

الإرهاب

يقيس هذا التقرير الدول بناءً على عدد ضحايا الإرهاب. كما يحدد الدول التي تؤوي إرهابيين أو تُعتبر دولاً راعية للإرهاب، بالإضافة إلى تقديم مؤشرات لمستويات التهديد الإرهابي الإجمالية في أكثر من ٢٠٠ منطقة حول العالم (تهديد منخفض، تهديد مراقب، تهديد مرتفع، تهديد شديد، تهديد خطير).

معدل الجريمة

يقيس معدل الجريمة من حيث عدد الجرائم لتقييم فعالية سياسة مكافحة الجريمة وتأثيرها على خطر التعرض للجرائم.

ب. الأبعاد الاقتصادية

متوسط الدخل

صنف هذا التصنيف جميع الاقتصادات الأعضاء في البنك الدولي إلى فئات دخل وفقًا للدخل القومي الإجمالي للفرد، والذي يُحسب باستخدام أطلس البنك الدولي وهي الفئات التالية:

- منخفض الدخل
- متوسط الدخل الأدنى
- متوسط الدخل الأعلى
- مرتفع الدخل

مخاطر العمليات التجارية

قدّم تصنيفات للدول من حيث احتمالية حدوث خسائر تجارية نتيجةً لأوجه القصور الداخلية في الدولة أو خلل في ضوابطها، أو عملياتها، أو إجراءاتها - لا سيما فيما يتعلق بشفافية الضرائب وتبادل المعلومات

التنافسية

يستخدم مؤشر التنافسية العالمية (GCI)، الذي طوره المنتدى الاقتصادي العالمي. يستند مؤشر التنافسية العالمية إلى الركائز التالية للتنافسية، مما يوفر صورة شاملة لمشهد التنافسية في دول العالم في جميع مراحل التنمية. الركائز هي:

- المؤسسات
- البنية التحتية
- بيئة الاقتصاد الكلي
- الصحة والتعليم الأساسي
- التعليم العالي والتدريب
- كفاءة سوق السلع
- كفاءة سوق العمل
- تطور السوق المالية
- الجاهزية التكنولوجية
- حجم السوق
- تطور الأعمال والابتكار

الدين العام/الدولة

يُعطي إجمالي الاقتراض الحكومي مطروحًا منه السداد، والمُقوَّم بالعملة المحلية للبلاد. يجب عدم الخلط بين الدين العام والدين الخارجي، الذي يعكس التزامات العملات الأجنبية لكل من القطاعين الخاص والعام، ويجب تمويله من عائدات النقد الأجنبي.

الدين

ينظر إلى إجمالي الدين العام والخاص المستحق لغير المقيمين والقابل للسداد بعملات أو سلع أو خدمات مقبولة دوليًا.

الدول النامية

تقسم دول العالم إلى مجموعتين رئيسيتين: الاقتصادات المتقدمة والدول النامية والناشئة.

الحرية الاقتصادية

يتناول التقرير سهولة ممارسة الأعمال التجارية، بالإضافة إلى عشرة معايير تقيس الحرية الاقتصادية للدول حول العالم. وهذه المعايير هي:

- حرية الأعمال
- حرية التجارة
- الحرية المالية
- الإنفاق الحكومي
- الحرية النقدية
- حرية الاستثمار
- الحرية المالية
- حقوق الملكية
- التحرر من الفساد
- حرية العمل

الأداء البيئي

يقيس هذا المؤشر الأداء البيئي للدولة عبر تسع فئات لتحقيق أهداف الصحة البيئية وحيوية النظام البيئي. ويراعي هذان الهدفان حماية صحة الإنسان من الأضرار البيئية، ويقيسان حماية النظام البيئي وإدارة الموارد.

المناطق الحرة

الدول التي لديها أحد أنواع المناطق الحرة التالية: مناطق التجارة الحرة EPZs، مناطق التصدير FTZs، الموانئ الحرة، مناطق التصدير أحادية العامل، مناطق التجارة الخارجية، والمناطق الاقتصادية الخاصة.

الناتج المحلي الإجمالي

يُقيّم الناتج المحلي الإجمالي (GDP) على أنه مجموع القيمة المضافة من قبل جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد بالإضافة إلى أي ضرائب على المنتجات (مطروحًا منها الإعانات) غير المدرجة في تقييم الناتج، محسوبة دون خصم استهلاك الأصول الرأسمالية المصنعة أو استنزاف الموارد الطبيعية وتدهورها.

مناخ التجارة

يُقيّم هذا التقرير متانة وقوة بيئة الملكية الفكرية في الدولة/الولايات القضائية، واستعدادها لتحسين نظام الملكية الفكرية وتوفير الحماية لها استنادًا إلى:

- براءات الاختراع والحقوق المجاورة والقيود
- حقوق التأليف والنشر والحقوق المجاورة والقيود
- العلامات التجارية والأسرار التجارية والوصول إلى الأسواق
- إنفاذ حقوق الملكية الفكرية
- عضوية الدول في المعاهدات الدولية والتصديق عليها

العولمة

ينظر إلى التدفقات الاقتصادية، والقيود الاقتصادية، وتدفقات المعلومات، والقرب الثقافي، وغيرها.

الدول الفقيرة المثقلة بالديون (HIPC)

الدول التي لا يقل دينها عن 150% من صادراتها و 250% من إيراداتها؛ تستوفي شروط الحصول على قروض من المؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي أو صندوق النقد الدولي مرفق الحد من الفقر والنمو؛ ولديها سجل حافل بالإصلاحات الرامية إلى منع أزمات الديون المستقبلية. ويُدرج صندوق النقد الدولي الدول التي استوفت شروط الحصول على المساعدة المقدمة من مبادرة الدول ذات الدخل المرتفع والمنخفض، أو التي تستوفي الشروط، أو التي يُحتمل أن تستوفيها، والتي قد ترغب في الحصول عليها.

الإنفاق العسكري

يقيم الدول بناءً على الإنفاق على برامج الدفاع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

الموارد الطبيعية

يُقيّم هذا التقرير إنتاج النفط وصادراته في بلد ما. ويشمل إنتاج البترول (النفط الخام وسوائل مصانع الغاز الطبيعي)، والغاز الطبيعي الجاف، والفحم، وصافي توليد الطاقة الكهرومائية. كما يُبيّن إجمالي القوى العاملة.

الفقر

تقديرات وطنية لنسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر استنادًا إلى استطلاعات رأي أجريت على مجموعات فرعية. ويؤثر عدد الأفراد في كل مجموعة على وزن النتائج.

العقوبات

تُدرج هذه القائمة الدول الخاضعة لبرامج العقوبات التي تفرضها الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة ومكتب مراقبة الأصول الأجنبية وكندا وأستراليا وجيرسي، والتي تتراوح بين العقوبات المالية وتجميد الأصول وقيود التصدير والاستيراد، وحظر الأسلحة والقيود التجارية وحظر المساعدة التقنية، وغيرها.

التصنيفات الائتمانية السيادية

يقيس مخاطر تراكم المتأخرات في أصل الدين و/أو فوائده على ديون العملات الأجنبية لتي تمثل التزاماً مباشراً على الدولة أو مكفولة من قبلها.

القضايا الضريبية

يُقدّم قائمة بالولايات القضائية غير المتعاونة لأغراض ضريبية، والتي اعتمدها مجلس الاتحاد الأوروبي، الإضافة إلى قائمة بالدول التي حددتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأنها ذات أنظمة ضريبية ضارة.

ج. الأبعاد السياسية

الصراع المسلح

ستعرض هذا البحث تضارب المصالح (الاختلافات في المواقف) حول القيم الوطنية، سواءً من حيث المدة أو الحجم، بين طرفين على الأقل مصممين على تحقيق مصالحهم وأهدافهم. تشمل بنود النزاع ما يلي:

- الأراضي
- الانفصال
- إنهاء الاستعمار
- الحكم الذاتي
- النظام/الأيديولوجيا
- القوة الوطنية
- الهيمنة الإقليمية
- القوة الدولية
- الموارد
- أخرى

الحريات المدنية والحقوق السياسية

تقييم بيت الحرية للتقدم والتراجع في 195 دولة، ويشمل تقييمات تحليلية ورقمية لقياس الحرية وفقاً لفئتين: الحقوق السياسية والحريات المدنية.

مؤشر الدول الهشة

يستعرض هذا المؤشر الضغوط الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تواجهها الدول لتحديد لدول الأكثر استقرارًا مقابل تلك الأكثر عرضة لخطر الانهيار والعنف. لعوامل التي تم تحليلها هي:

- اجتماعيًا:

- تزايد الضغوط الديموغرافية.
- نزوح جماعي للاجئين أو النازحين داخليًا (IDPs).
- مظالم جماعية تسعى للانتقام.
- هجرة بشرية مزمنة ومستمرة، وهجرة العقول.

- اقتصاديًا:

- تنمية اقتصادية غير متوازنة.
- فقر وتدهور اقتصادي حاد أو شديد.

- سياسيًا وعسكريًا:

- شرعية الدولة
- تدهور تدريجي للخدمات العامة
- انتهاكات حقوق الإنسان وسيادة القانون
- الأجهزة الأمنية
- صعود النخب المتناحرة
- تدخل جهات خارجية

حرية الصحافة

يقيس مؤشر حرية الصحافة حالة حرية الصحافة في العالم، ويعكس درجة الحرية التي يتمتع بها الصحفيون ووسائل الإعلام في كل دولة، والتدابير التي تتخذها الدول لاحترام هذه الحرية وضمان احترامها. يدرس مؤشر حرية الصحافة ما إذا كانت هناك وسائل إعلام حرة ومستقلة (جميع مصادر الأخبار والتعليقات ذات الصلة، بما في ذلك وسائل الإعلام المطبوعة والمرئية والمسموعة والإلكترونية الرسمية، بالإضافة إلى وسائل التواصل الاجتماعي وتطبيقات الاتصال، عند استخدامها لجمع الأخبار والتعليقات أو نشرها للجمهور). وينطبق هذا المؤشر على الأعمال الفنية في أي وسيط.

فعالية الحكومة

يحلل هذا التقرير الدول/الولايات القضائية من حيث الدرجة العامة للديمقراطية ضمن ثقافتها السياسية. فعالية ومصداقية أدوات الحكم المستخدمة لتحسين جودة الخدمات العامة، وصنع السياسات، ودرجة الاستقلالية عن التدخلات السياسية.

حقوق الإنسان

تجميع للمواد المصدرية التي تقيس مدى احترام الدولة لمؤشرات حقوق الإنسان مثل حقوق العمال والالتزام بحقوق الإنسان.

النفوذ العسكري

خطر القدرات العسكرية غير المتناسبة التي تعيق التنمية يثير تساؤلات حول ما إذا كانت الحصة العالية غير المتناسبة من الإنفاق العسكري، والأفراد العسكريين، وواردات الأسلحة قد يكون لها تأثير سلبي على التنمية البشرية والاقتصادية.

الاستقرار السياسي

يقيس هذا المؤشر احتمالية زعزعة استقرار الحكومة أو الإطاحة بها بوسائل غير دستورية أو عنيفة، بما في ذلك العنف الداخلي والإرهاب. كما يُقيّم التدخلات السياسية، واضطرابات سلاسل التوريد، والعنف السياسي، وغيرها من المخاطر ذات الصلة التي تُهدد استقرار حكومة الولاية القضائية.

مقياس الإرهاب السياسي

يقيس هذا المؤشر مستويات العنف السياسي والإرهاب التي تشهدها دولة ما في عام معين. وتستند هذه التصنيفات إلى تقارير منظمة العفو الدولية ووزارة الخارجية الأمريكية.

الخدمات العامة والتعليم

يتناول هذا المؤشر الجوانب التالية من الخدمات العامة في الدولة:

- الإطار المرجعي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال دمج مؤشرات متوسط العمر المتوقع، والتحصيل العلمي، والدخل في مؤشر مركب مؤشر التنمية البشرية.
- نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة بين السكان. فانخفاض مستويات الإلمام بالقراءة والكتابة والتعليم بشكل عام، قد يعيق التنمية الاقتصادية للدولة في عالم سريع التغير يعتمد على التكنولوجيا.
- مستوى التعليم.
- تقييم أكبر اقتصادات العالم بناءً على قدرتها على استيعاب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومستويات جاهزيتها في تعزيز النمو والتنمية والكفاءة.

جودة التنظيم

يعكس هذا التقرير تصورات قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات ولوائح سليمة تسمح بتنمية القطاع الخاص وتعززها.

البحث والتطوير

ينظر إلى الإنفاق على البحث والتطوير ونسبة صادرات التكنولوجيا المتقدمة (نسبة الصادرات المصنعة).

سيادة القانون

يقوم هذا التقرير بتقييم وتجميع مؤشرات الحوكمة الفردية للاقتصادات استنادًا إلى ستة أبعاد للحكومة:

- المشاركة والمساءلة
- الاستقرار السياسي
- جودة التنظيم
- فعالية الحكومة
- سيادة القانون
- مكافحة الفساد

نوع الحوكمة

يحلل هذا البحث عملية التطور والتحول نحو الديمقراطية واقتصاد السوق في مقارنة دولية؛ بالإضافة إلى دراسة الخصائص المرتبطة بالسلطات الديمقراطية والاستبدادية في المؤسسات الحاكمة.

الصوت والمساءلة

يرصد هذا المفهوم مدى قدرة مواطني الدولة على المشاركة في اختيار حكومتهم، وكذلك حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات ووسائل الإعلام الحرة.

قيادة التغيير: كيف تستفيد دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من لوحة متابعة مكافحة الرشوة والفساد

توفر لوحة متابعة مكافحة الرشوة والفساد لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للحكومات والجهات التنظيمية والمؤسسات المالية أداة قوية قائمة على البيانات لفهم ومعالجة مخاطر الرشوة والفساد بشكل أفضل. من خلال دمج الأبعاد السياسية والاقتصادية والجنائية في منصة تفاعلية واحدة، تتيح اللوحة للدول:

القياس مقابل الأقران الإقليميين

بوجود أكثر من 240 دولة مصنفة، تستطيع دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مقارنة مواقعها بجيرانها ونظرائها العالميين. وهذا يعزز المقارنة المعيارية الإقليمية السليمة، ويشجع الدول على تبني أفضل الممارسات من تلك التي تحقق أداءً أفضل في مجالات المخاطر الرئيسية.

تحديد نقاط القوة والضعف

يمكن لكل دولة عرض تفاصيل أدائها عبر أبعاد محددة مثل سيادة القانون وفعالية الحكومة والاستقرار السياسي، مما يسمح لصانعي السياسات بتحديد المجالات القوية وتسليط الضوء على الأبعاد التي تحتاج إلى تحسين.

توجيه السياسات وجهود الإصلاح

من خلال تحليل البيانات الأساسية، تستطيع الحكومات تحديد الأسباب الجذرية لارتفاع مؤشرات المخاطر، مثل ضعف تطبيق القوانين، وانعدام الشفافية، وعدم الاستقرار السياسي، وتصميم إصلاحات موجهة لمعالجتها.

تعزيز الشفافية والمساءلة

يدعم وضوح مستويات مخاطر الفساد والرشوة المساءلة، ويشجع مشاركة المواطنين، ويبني الثقة في المؤسسات. وتبرز الدول التي تحقق تحسينات تقدمها للشركاء الدوليين والمستثمرين والجهات المانحة.

أداة التقييم الذاتي لمكافحة الرشوة والفساد للقطاع الخاص

أداة التقييم الذاتي لمكافحة الرشوة والفساد في القطاع الخاص هي منصة مبتكرة ومؤتمتة مصممة لتمكين مؤسسات القطاع الخاص من تقييم قوة ونضج برامج امتثالها لمكافحة الرشوة والفساد بشكل مستقل. من خلال إجراء تقييمات ذاتية منتظمة وفقًا لمجموعة موحدة من المؤشرات والمعايير وأفضل الممارسات العالمية، يمكن للشركات فهم وضعها الحالي في مجال مكافحة الرشوة والفساد بشكل أفضل، وتحديد نقاط الضعف، وترتيب أولويات الإجراءات اللازمة لتعزيز أطر عملها في هذا المجال. تتميز الأداة بالمزايا التالية:

تحسينات مستمرة

يوفر إرشادات عملية للتكيف مع المتطلبات التنظيمية المتغيرة. تُمكّن هذه الميزة الشركات من تحسين وتطوير أطر عمل مكافحة الرشوة والفساد الخاصة بها باستمرار من خلال تحديد المخاطر المتغيرة وتعديل الضوابط بشكل استباقي.

إظهار الالتزامات

يُظهر التفاني في العمليات الأخلاقية والشفافة، ليس فقط بالأقوال، بل بالأفعال. من خلال المشاركة الفعّالة في عملية التقييم الذاتي، تُظهر الشركات التزامها الحقيقي بالسلوك الأخلاقي والمساءلة.

تحديد مجالات التحسين

يسلط الضوء على الثغرات والفرص المتاحة لتعزيز جهود الامتثال. تحدد الأداة ثغرات محددة في السياسات والإجراءات والضوابط، والممارسات، مما يسمح للجهات باتخاذ إجراءات محددة.

المقارنة المعيارية مع أفضل الممارسات

يمكن للشركات مقارنة برامجها الخاصة بمكافحة الرشوة والفساد بالمعايير الدولية. وباستخدام نظام تقييم ومقارنات موحد، تستطيع الشركات قياس مستوى نضج برامجها في هذا المجال مقارنةً بنظرائها الإقليميين والدوليين.

مجالات التقييم

تتضمن أداة التقييم الذاتي 15 مجال تقييم موزعة على ثلاثة أبعاد رئيسية وتشمل 240 مؤشر تقييم. يتيح هذا الإطار الشامل تقييمًا شامل لممارسات الامتثال لمعايير مكافحة الرشوة والفساد عبر جميع الأبعاد التشغيلية.

البعد الأول: الحوكمة وثقافة النزاهة

يقيم هذا البعد كيف يجتمع التزام القيادة والهياكل التنظيمية ووعي الموظفين لتأسيس بيئة أخلاقية تعزز المساءلة والشفافية وعدم التساهل مع الفساد، حيث يشكل إطار الحوكمة القوي وثقافة النزاهة أساس برنامج الامتثال الفعال.

يشمل ذلك مجالات التقييم التالية:

١. الالتزام والرقابة على مستوى الادارة العليا

يقيم مدى التزام القيادة العليا بالنزاهة والسلوك الأخلاقي وعدم التساهل مع الرشوة والفساد، مدعومًا بهياكل حوكمة قوية، ومساءلة واضحة، وإشراف نشط من مجلس الإدارة والإدارة العليا.

يشمل التقييم:

1.1 ثقافة مكافحة الرشوة والفساد
يقيّم القيم والسلوكيات المشتركة للمنظمة التي تعزز النزاهة والشفافية وعدم التساهل مطلقاً مع الرشوة أو الفساد.

2.1 نبرة القيادة العليا
تقييم ما إذا كان مجلس الإدارة والإدارة العليا يروجون للنزاهة، ويخصصون الموارد، ويظهرون التزامًا واضحًا بمكافحة الرشوة والفساد.

3.1 إطار النزاهة والسلوك
تقييم وجود المساءلة الواضحة، وتحديد الأدوار، وتطبيق سياسات مكافحة الرشوة والفساد بشكل متسق، وتعزيز السلوك الأخلاقي والإشراف المناسب وآليات الاستجابة الفعالة على جميع مستويات المنظمة.

2. الاستراتيجيات والسياسات

يقيم مدى اتساق ووضوح وسهولة الوصول إلى استراتيجية وسياسات وإجراءات مكافحة الرشوة والفساد في المنظمة، وضمان تطبيقها بشكل عملي ومتسق ومواءمتها مع القوانين واللوائح وأفضل الممارسات الدولية.

يشمل التقييم:

2.1 سياسة مكافحة الرشوة والفساد
تقييم مدى تطبيق سياسة شاملة لمكافحة الرشوة والفساد في جميع الفروع، مع إجراء مراجعات وتحديثات دورية لضمان التوافق مع القوانين المتغيرة وأفضل الممارسات.

2.2 ميثاق سلوك العمل
تحديد ما إذا كانت مدونة قواعد السلوك تحدد بوضوح السلوك المقبول، وعدم التساهل مطلقاً مع الرشوة، وما إذا كانت توجه الموظفين والمتعاقدين والشركاء بشأن اتخاذ القرارات الأخلاقية، والتزامات الإبلاغ، والامتثال لمعايير مكافحة الرشوة والفساد.

3. تقييم المخاطر

يفحص مدى دقة وتكرار عملية تحديد وتقييم المخاطر في المنظمة لتحديد التعرض للرشوة والفساد، ويشمل ذلك نقاط الضعف على المستويات الجغرافية والصناعية ومستوى الشركاء التجاريين ومستوى المعاملات.

يشمل التقييم:

3.1 عناصر تقييم المخاطر
التحقق من تحديد مخاطر الرشوة والفساد بشكل منهجي وتحديد أولوياتها باستخدام منهجيات منظمة، وضمان تقييم المخاطر الداخلية والخارجية باستخدام معايير محددة.

3.2 إطار تقييم المخاطر وآليات التطبيق
تقييم ما إذا كانت المخاطر تتم مراقبتها وتوثيقها ومعالجتها من خلال مراجعات منتظمة وتحليل قائم على البيانات.

4. البيئة الرقابية

يراجع قوة وتصميم وفعالية الضوابط الداخلية، وتسلسل الموافقات، وفصل المهام التي تمنع وتكشف وتستجيب لمخاطر الرشوة والفساد.

يشمل التقييم:

4.1 إطار عمل الإبلاغ عن المخالفات
تقييم وجود قنوات إبلاغ آمنة وسرية، وسياسات عدم الانتقام، وإجراءات تحقيق واضحة. يوفر إطار الإبلاغ الفعال قنوات إبلاغ واضحة، وإجراءات محددة للتحقيق، وضمانات لتعزيز الشفافية والمساءلة وثقافة الثقة.

4.2 إطار عمل الرقابة والإبلاغ
تقييم ما إذا كانت حوادث الرشوة والفساد تُحدد وتُحقق وتُبلغ بسرعة من خلال آليات إشراف منظمة.

4.3 إطار عمل ضمان الجودة والتحسين المستمر
تحقق مما إذا كانت عمليات التدقيق المنتظمة، والمقارنة المعيارية، ومراجعات البرامج تُسهم في تحقيق التحسين المستمر.

5. التدريب والتوعية

يقيس مدى فعالية تثقيف وإشراك الموظفين والإدارة والأطراف الثالثة حول توقعات مكافحة الرشوة والفساد من خلال تدريب مخصص، قائم على سيناريوهات واقعية، ومتكرر يبني ثقافة النزاهة والمساءلة.

يشمل التقييم:

5.1 استقبال الموظفين الجدد والتعريف بالمؤسسة
تأكد مما إذا كان برنامج تأهيل الموظفين الجدد يشمل التدريب الإلزامي على مكافحة الرشوة والفساد، وشهادة فهم السياسات.

5.2 التدريب و التوعية المستمرة
تقييم ما إذا كان التدريب والتواصل المنتظم بشأن مكافحة الرشوة والفساد يعزز السلوك الأخلاقي، بهدف ضمان التعزيز المستمر للسلوك الأخلاقي، وتحديث السياسات، والدروس المستفادة من الحوادث السابقة

5.3 التدريب المتخصص والمبني على تقييم المخاطر
التحقق من وجود تدريب مخصص للأدوار عالية المخاطر والأطراف الثالثة، مع تقييم مستمر.

البعد الثاني: السلوك والممارسات التشغيلية

يقيّم هذا البُعد فعالية الضوابط التشغيلية للمؤسسة وممارساتها السلوكية في منع وكشف والتصدي لمخاطر الرشوة والفساد ضمن الأنشطة التجارية اليومية. ويركز على كيفية ترسيخ النزاهة في العمليات التشغيلية الأساسية، بما يضمن الالتزام بالسلوك الأخلاقي باستمرار على جميع مستويات المؤسسة.

تشمل المكونات الرئيسية ضمن هذا البعد ما يلي:

6. الأطراف الثالثة:

يُقيّم مدى دقة إجراءات العناية الواجبة، وإجراءات الانضمام، والضمانات التعاقدية، والمراقبة المستمرة للأطراف الثالثة، لضمان التزام الوسطاء والموردين والوكلاء بنفس معايير الأخلاق والامتثال التي تلتزم بها المنظمة.

يشمل التقييم:

6.1 الحوكمة والضوابط

تقييم عمليات الموافقة والتوثيق والمراقبة الخاصة بالعلاقات مع الأطراف الثالثة.

6.2 الالتزامات التعاقدية

التحقق من تضمين بنود مكافحة الرشوة والفساد وحقوق التدقيق وأحكام الإنهاء في العقود. وذلك لمعالجة المخالفات والحفاظ على المعايير الأخلاقية والقانونية في جميع العلاقات التجارية.

6.3 العناية الواجبة والمراقبة

تقييم العناية الواجبة القائمة على المخاطر والمراقبة المستمرة للأطراف الثالثة.

7. ممارسات التوظيف والتطبيق

يقيّم نزاهة وشفافية عمليات التوظيف والترقية والإجراءات التأديبية لضمان أن قرارات التوظيف وإدارة الأداء والإجراءات التأديبة والرقابية تعزز السلوك الأخلاقي وتردع السلوك غير المشروع.

يشمل التقييم:

7.1 إرشادات التوظيف

يجب ضمان أن تتضمن عمليات التوظيف إجراءات تدقيق، وفحوصات نزاهة، وتدابير إنفاذ تمنع تضارب المصالح، والمحسوبية، أو توظيف الأفراد المتورطين في سلوك غير أخلاقي.

8. الهدايا والترفيه والضيافة

يفحص مدى كفاية الضوابط، والحدود، وإجراءات الموافقة، وحفظ السجلات المتعلقة بالهدايا والترفيه والضيافة لضمان تناسبها وشفافيتها وخلوها من أي نية للتأثير على قرارات العمل.

يشمل التقييم:

8.1 إطار عمل الهدايا والترفيه والضيافة

التحقق من وضوح سياسات الهدايا والترفيه والضيافة، ومعايير الموافقة، وآليات المراقبة التي تضمن الشفافية والنزاهة والتوافق مع معايير مكافحة الرشوة والفساد.

9. أعمال الرعاية

مراجعة الإجراءات لضمان شرعية الرعاية وشفافيتها وعدم استخدامها لإخفاء مزايا غير مشروعة.

يشمل التقييم:

9.1 إطار أعمال الرعاية

تقييم إجراءات العناية الواجبة وضوابط الموافقة المتعلقة بالرعاية لضمان أنها تخدم أغراضًا تجارية مشروعة، وتتوافق مع معايير مكافحة الرشوة، وأنها تمنع تضارب المصالح أو التأثير غير المشروع.

10. التبرعات الخيرية

يدرس هذا القسم الحوكمة والتوثيق المتعلقين بالتبرعات والعطاء الخيري لمنع الممارسات الفاسدة.

يشمل التقييم:

10.1 إطار عمل التبرعات الخيرية

تقييم كيفية إدارة الشركة للتبرعات الخيرية لضمان استخدامها بشكل أخلاقي وليس كوسيلة للتأثير على الأعمال التجارية أو تحقيق مكاسب غير مشروعة.

البعد الثالث: التأثير الاستراتيجي والعلاقات الخارجية

يفحص هذا البعد كيفية إدارة المنظمة لعلاقاتها الخارجية واستثماراتها الاستراتيجية وقنوات التأثير لضمان النزاهة والشفافية والامتثال لمبادئ مكافحة الرشوة والفساد. كما يُقيّم ما إذا كانت القرارات الاستراتيجية والشراكات والأنشطة الدعوية تُدار بمسؤولية ودون التعرض لتأثير غير مشروع أو تضارب مصالح.

تشمل المكونات الرئيسية ضمن هذا البعد ما يلي:

11. المساهمات السياسية

تقييم الامتثال للقوانين والسياسات الداخلية المتعلقة بالمساهمات للأحزاب السياسية والمرشحين والقضايا.

يشمل التقييم:

11.1 إطار عمل المساهمات السياسية

تأكيد إجراءات الموافقة الرسمية على التبرعات السياسية وحظر دفع الرشاوى. تقييم الضوابط التي تحظر أو تنظم بشكل صارم التبرعات وتتطلب موافقات من كبار المسؤولين. دراسة آليات الرصد والتوثيق والإبلاغ لمنع إساءة استخدامها لأغراض الرشوة أو التأثير غير المشروع.

12. المدفوعات التسهيلية

تقييم الضوابط والسياسات المتعلقة بالمدفوعات التسهيلية.

يشمل التقييم:

12.1 إطار عمل المدفوعات التسهيلية

يقيّم هذا القسم ما إذا كانت هناك حظر واضح على مدفوعات التسهيل، ويحدد كيفية اكتشاف الشركة لمدفوعات التسهيل والتعامل معها، وما إذا كانت هناك آليات إبلاغ وتدريب للموظفين لضمان عدم التساهل مطلقًا معها، والامتثال لمعايير مكافحة الرشوة والفساد.

13. الشركات التابعة والاستثمارات الكبيرة

تقييم امتداد معايير مكافحة الرشوة والفساد إلى الشركات التابعة والمشاريع المشتركة والاستثمارات الكبيرة.

يشمل التقييم:

13.1 إطار عمل الشركات التابعة والاستثمارات الكبيرة

ضمان تطبيق معايير مكافحة الرشوة والفساد بشكل متسق في جميع الكيانات والاستثمارات، بما في ذلك آليات العناية الواجبة والمراقبة والإشراف التي تعزز تطبيق السياسات المتسقة والشفافية والسلوك الأخلاقي.

14. عمليات الاندماج والاستحواذ

مراجعة إجراءات العناية الواجبة والدمج والمراقبة بعد الاستحواذ لإدارة مخاطر الرشوة والفساد.

يشمل التقييم:

14.1 إطار عمل عمليات الاندماج والاستحواذ

تقييم دمج ضوابط مكافحة الرشوة والفساد في عمليات العناية الواجبة للجهالة الخاصة بعمليات الاندماج والاستحواذ وعمليات ما بعد إتمام الصفقة.

15. احداث الأثر الجماعي

تقييم كيفية تعاون المؤسسات مع جهات خارجية لتعزيز النزاهة والعمل الجماعي ضد الرشوة والفساد.

يشمل التقييم:

15.1 العلاقات الخارجية

تقييم كيفية تعاون الشركة مع الجهات الخارجية المعنية لتعزيز الجهود الجماعية لمكافحة الرشوة والفساد. ويركز ذلك على المشاركة في المبادرات العالمية، والشراكات، والمنتديات السياسية لتعزيز الشفافية، وتبادل أفضل الممارسات، ودفع عجلة التحسين المستمر في جميع أنحاء النظام البيئي الأوسع.

معايير تصنيف التقييم

يصنف هذا الإطار كفاءات المؤسسات إلى خمسة مستويات نضج، تعكس فعالية برنامج الامتثال لمكافحة الرشوة والفساد. يوضح كل مستوى قدرة المؤسسة على تحديد وتخفيف مخاطر الرشوة والفساد، مع زيادة التعقيد والتكامل والتأثير مع تحسن النضج.

متقـــــدم:
برنامج مكافحة الرشوة والفساد مُدمج بالكامل داخل المؤسسة، مما يُظهر نهجًا استباقيًا وديناميكيًا تجاه مكافحة الرشوة والفساد.

مُتكامـــــل:
تم دمج برنامج مكافحة الرشوة والفساد في العمليات التشغيلية للمؤسسة، مع التركيز على التوافق مع مبادرات الشركة الأخرى، ولكن ليس مدمج بشكل كامل.

مُؤســـــس:
تم تأسيس برنامج مكافحة الرشوة والفساد، ولكن قد يكون التنفيذ مجزأً أو يفتقر إلى الكفاءة؛ ويجري العمل على تحسين العمليات في المستويات العليا.

قيـــد التطويـــر:
برنامج مكافحة الرشوة والفساد في مراحله الأولى، مع وجود بعض المكونات الأساسية، لكن هناك فجوات كبيرة في التنفيذ والنضج العام الشامل.

لم يبدأ:
لايوجد برنامج لمعالجة مخاطر الرشوة والفساد، أو في مرحلة التخطيط للامتثال للحد الأدنى من المعايير.

1. **متقدم**: برنامج الامتثال لمكافحة الرشوة والفساد مُدمج بالكامل داخل المؤسسة، مما يُظهر نهجًا استباقيًا وديناميكيًا في مواجهة مخاطر الرشوة والفساد.

2. **مُتكامل**: برنامج الامتثال لمكافحة الرشوة والفساد راسخ في العمليات التشغيلية للمؤسسة، مع التركيز على الاتساق والتوافق مع مبادرات الشركة الأخرى، ولكنه ليس مُدمجًا بالكامل.

3. **مُؤسس**: برنامج الامتثال لمكافحة الرشوة والفساد موجود، ولكن قد يكون تنفيذه مُجزأً أو يفتقر إلى بعض التطور والتحسين المُستمر المُلاحظ في المستويات الأعلى.

4. **قيد التطوير**: برنامج الامتثال لمكافحة الرشوة والفساد في مراحله الأولى، مع وجود بعض المكونات الأساسية الموجودة، ولكن توجد فجوات كبيرة في التنفيذ والنضج العام الشامل.

5. **لم يبدأ**: لم يبدأ برنامج الامتثال لمكافحة الرشوة والفساد. لا توجد سياسات أو إجراءات أو أنظمة رسمية أو غير رسمية تُعالج مخاطر الرشوة والفساد الشاملة. ربما لم تُدرك المنظمة الحاجة إلى مثل هذا البرنامج أو أنها لم تُبادر بعد إلى اتخاذ أي إجراءات لإنشائه.

الجدول أدناه يوضح المعايير التفصيلية لعملية التقييم:

معايير التقييم	مجالات تقييم مكافحة الرشوة والفساد	متقدم	متكامل	مؤسس	قيد التطوير	لم يبدأ
الحوكمة وثقافة النزاهة	**1. الالتزام والرقابة على مستوى الادارة العليا** **7. ممارسات التوظيف والتطبيق**	التزام قوي وواضح من مجلس الإدارة والقيادة العليا، مع مساءلة واضحة وفريق متخصص يشرف على مبادرات مكافحة الرشوة والفساد.	تشارك القيادة العليا بفعالية، حيث تم دمج برنامج مكافحة الرشوة والفساد في حوكمة الشركات الأوسع نطاقاً. وتم تحديد أدوار واضحة للإشراف.	يحظى البرنامج بدعم تنفيذي، لكن الإشراف عليه ليس متأصلاً بشكل كامل في فريق القيادة العليا. وقد تكون المسؤوليات موزعة.	التزام محدود من القيادة العليا، مع غياب مسؤولية واضحة أو موارد مخصصة لمكافحة الرشوة والفساد. وقد تكون المساءلة غير واضحة.	لا يوجد التزام أو مشاركة واضحة من القيادة فيما يتعلق بمكافحة الرشوة والفساد؛ ولا يوجد موظفون أو فريق مُعيّن للإشراف على الامتثال أو المسائل المتعلقة بمكافحة الرشوة والفساد، وانعدام المساءلة عن مكافحة الرشوة والفساد ضمن هيكل الحوكمة.
تقييم المخاطر	**3. تقييم المخاطر**	عمليات تقييم المخاطر الشاملة والمستمرة، مع تحديثات دورية تأخذ في الاعتبار التهديدات الناشئة.	يتم إجراء تقييمات شاملة للمخاطر بشكل دوري، على الرغم من أنها قد لا تكون متكررة أو ديناميكية كما هو الحال في المستوى المتقدم.	تُجرى تقييمات المخاطر بشكل دوري، ولكنها قد تكون أكثر تفاعلية من كونها استباقية وأقل شمولية.	إن تقييمات المخاطر إما معدومة أو غير مدروسة. هناك فهم محدود للمناطق عالية الخطورة.	لا توجد عمليات رسمية أو غير رسمية لتقييم مخاطر الرشوة والفساد؛ ولا يوجد فهم للمناطق عالية الخطورة أو المخاطر الجغرافية أو الصناعية أو مخاطر الأطراف الثالثة، ولا يوجد رصد أو تقييم للمخاطر المتعلقة بالرشوة أو الفساد.
السياسات والإجراءات	**2. الاستراتيجيات والسياسات** **8. الهدايا والترفيه والضيافة** **9. أعمال الرعاية** **10. التبرعات الخيرية** **11. المساهمات السياسية** **12. المدفوعات التسهيلية**	سياسات راسخة لمكافحة الرشوة يتم تحديثها بانتظام، ويتم إبلاغ جميع أصحاب المصلحة بها بوضوح، بما في ذلك الأطراف الثالثة.	تم وضع سياسات وإجراءات لمكافحة الرشوة والفساد، وهي سياسات وإجراءات متكاملة ضمن إطار الامتثال العام. وتخضع هذه السياسات للمراجعة الدورية.	توجد سياسات لمكافحة الرشوة والفساد، على الرغم من أنها قد تفتقر إلى التحديثات المنتظمة أو التغطية الشاملة في جميع مجالات الأعمال.	قد تكون هناك سياسات أساسية لمكافحة الرشوة، لكنها قد تكون غير مكتملة أو قديمة أو سيئة التواصل.	لا توجد سياسة لمكافحة الرشوة أو الفساد أو إجراءات ذات صلة؛ ولا توجد مبادئ توجيهية رسمية أو غير رسمية أو اتصالات بشأن السلوك التجاري المقبول أو السلوك الأخلاقي، ولا يوجد إطار عمل لتحديد أو الإبلاغ عن سوء السلوك المتعلق بالرشوة أو الفساد.

معايير التقييم	مجالات تقييم مكافحة الرشوة والفساد	متقدم	متكامل	مؤسس	قيد التطوير	لم يبدأ
التدريب والتوعية	**5. التدريب والتوعية**	تدريب إلزامي ومستمر ومصمم خصيصاً لمكافحة الرشوة والفساد على جميع المستويات. يشمل الإدارة والموظفين والشركاء الخارجيين الرئيسيين.	يُقدَّم تدريب منتظم، ولكنه أقل تخصيصًا وأكثر عمومية من التدريب في المستوى المتقدم.	يُقدَّم التدريب، لكن قد يكون أقل تكرارًا، مع التركيز على أدوار رئيسية محددة وليس مبادرة شاملة على مستوى المؤسسة.	تدريب محدود أو متقطع. غياب برنامج تدريبي شامل لجميع الموظفين والجهات الخارجية الرئيسية.	لا توجد برامج تدريبية لمكافحة الرشوة والفساد للموظفين أو الإدارة أو الأطراف الثالثة؛ فالموظفون غير مدركين للمخاطر المحتملة أو المعايير الأخلاقية أو كيفية الإبلاغ عن سوء السلوك، كما أن هناك نقصاً في التثقيف بشأن الالتزامات القانونية والتنظيمية المتعلقة بالرشوة والفساد.
المراقبة و إنفاذ القانون	**4. البيئة الرقابية** **13. الشركات التابعة والاستثمارات الكبيرة** **14. عمليات الاندماج والاستحواذ**	آليات مراقبة فعّالة، تشمل عمليات تدقيق ومراجعات دورية، ونظامًا للإبلاغ عن المخالفات. استجابة سريعة للمخالفات مع اتخاذ إجراءات تأديبية موثقة.	توجد آليات للمراقبة والإنفاذ، ولكنها قد لا تكون بنفس مستوى الشمولية أو الاستباقية في البرنامج المتقدم. يُجرى بعض التدقيق الداخلي.	توجد آليات للمراقبة، ولكن قد تكون محدودة النطاق، وقد لا يتم تطبيق آليات الإنفاذ بشكل متسق.	ضعف الرقابة أو انعدامها، مع قلة الأنظمة أو انعدامها لتتبع الامتثال أو معالجة المخالفات. قد يكون تطبيق القوانين غير متسق أو معدومًا.	لا توجد أنظمة أو إجراءات لرصد أو كشف مخاطر الرشوة والفساد؛ ولا توجد آليات معتمدة للتحقيق في ادعاءات الرشوة والفساد أو الرد عليها، ولا توجد عملية محددة للإجراءات التأديبية أو العواقب في حالة المخالفات.
إدارة الأطراف الثالثة	**6. الأطراف الثالثة**	يُجرى فحص دقيق لجميع الأطراف الثالثة بشكل دوري، وتتضمن العقود بنودًا صريحة لمكافحة الرشوة.	تُجرى عمليات تدقيق دورية للأطراف الثالثة، ولكنها قد لا تكون بنفس الدقة أو الاتساق في جميع العلاقات.	يتم إجراء العناية الواجبة تجاه الأطراف الثالثة، لكنها قد تكون غير متسقة أو تُطبَّق فقط على الشركاء ذوي المخاطر العالية.	لا يتم إجراء العناية الواجبة على الأطراف الثالثة إلا نادراً أو معدوماً. وقد لا تتضمن العقود بنوداً لمكافحة الرشوة.	لا توجد إجراءات للتحقق من سلامة الأطراف الثالثة (الموردين، والمقاولين، وغيرهم) فيما يتعلق بالرشوة والفساد؛ ولا توجد بنود خاصة بمكافحة الرشوة والفساد في العقود المبرمة مع الأطراف الثالثة، ولا توجد رقابة أو إشراف رسمي على علاقات الأطراف الثالثة التي قد تعرض المنظمة لمخاطر الرشوة والفساد.

معايير التقييم	مجالات تقييم مكافحة الرشوة والفساد	متقدم	متكامل	مؤسس	قيد التطوير	لم يبدأ
الثقافة	**5. التدريب والتوعية**	ثقافة راسخة من النزاهة والسلوك الأخلاقي، حيث يتمتع الموظفون بصلاحية الإبلاغ عن أي مخاوف دون خوف من الانتقام.	ثقافة الامتثال في ازدياد، مع تزايد التأييد لها في جميع أنحاء المؤسسة، ولكنها لم تترسخ تمامًا في جميع المجالات.	يُلاحظ وجود التزام بالسلوك الأخلاقي، ولكنه ليس راسخاً تماماً في جميع المستويات والإدارات.	غياب ثقافة أخلاقية راسخة أو تركيز على النزاهة. قد لا يشعر الموظفون بالقدرة على الإبلاغ عن المخاوف، وقد تغيب آليات حماية المبلغين عن المخالفات.	لا توجد ثقافة تنظيمية أو توقعات رسمية بشأن السلوك الأخلاقي والشفافية والنزاهة؛ وقد لا يشعر الموظفون بالتشجيع أو الأمان للإبلاغ عن المخاوف أو سوء السلوك، وقد لا يكون هناك فهم أو تقدير لأهمية ممارسات مكافحة الفساد في مكان العمل.
التحسين المستمر	**4. البيئة الرقابية** **13. الشركات التابعة و الاستثمارات الكبيرة** **14. عمليات الاندماج و الاستحواذ**	آليات قائمة للمراجعة المستمرة وتحسين برنامج مكافحة الرشوة والفساد بناءً على عمليات التدقيق الداخلي، والتعليقات، والتطورات الخارجية.	توجد عملية مراجعة منظمة، ولكنها قد لا تكون بنفس مرونة أو سرعة المستوى المتقدم.	توجد آليات لتقديم الملاحظات والتحسين، ولكنها قد لا تكون رسمية بالكامل أو مطبقة بشكل منهجي.	عدم وجود آلية رسمية لمراجعة البرنامج أو تحسينه، ومن المرجح أن يكون الالتزام بمعايير مكافحة الرشوة والفساد رد فعل لا استباقي.	لا توجد آليات معمول بها لمراجعة أو تحديث أو تحسين أي من سياسات أو إجراءات أو ممارسات مكافحة الفساد، ولم تبدأ المنظمة بعد باتخاذ خطوات استباقية لمعالجة أو الاستعداد للامتثال لمعايير مكافحة الرشوة الفساد.

المتطلبات الوظيفية

أداة التقييم الذاتي لمكافحة الرشوة والفساد في القطاع الخاص هي تطبيق ويب مصمم لكيانات القطاع الخاص لتقييم نضج برنامج الامتثال لمكافحة الرشوة والفساد. تعمل الأداة على أتمتة عملية التقييم، وحساب درجات النضج، وتوفير تصورات لوحة المتابعة التي تمكّن من اتخاذ قرارات مبنية على أسس مدروسة وتطوير خطط عمل مستهدفة، والتحسين المستمر.

• الوصول والتسجيل

الوصول عبر رابط مخصص على موقع مجموعة الامتثال لمكافحة الجرائم المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ضمن قسم لوحة المتابعة مكافحة الرشوة والفساد. تتضمن الصفحة الرئيسية ما يلي:

- واجهة تسجيل دخول/تسجيل للمستخدمين الجدد والعائدين.
- المصادقة باستخدام اسم المستخدم/البريد الإلكتروني وكلمة المرور.
- وظائف إعادة تعيين واستعادة كلمة المرور.

• وحدة التقييم الذاتي

- تتيح وحدة التقييم للمستخدمين إكمال استبيان منظم يتكون من أسئلة محددة مسبقًا حول الامتثال لمعايير مكافحة الرشوة والفساد.

تشمل الوظائف الرئيسية ما يلي:

- يُقسّم التقييم إلى 15 مجالًا، ويشمل 240 سؤالًا.
- عند الانتهاء، تحسب الأداة تلقائيًا:
  - ✓ درجات النضج الفردية لكل مجال تقييم.
  - ✓ درجة النضج الإجمالية، مُصنّفة وفقًا لمقياس التقييم الخماسي (متقدم، متكامل، مؤسس، قيد التطوير، لم يبدأ).
- _ تحدد الأداة الفجوات ونقاط الضعف والمجالات التي تتطلب تعزيزًا بناءً على إجابات المستخدم.

• إدارة البيانات

تتيح الأداة للمستخدمين ما يلي:
- حفظ التقدم والعودة لاحقًا.
- عرض التقييمات السابقة ومقارنة النتائج.
- تحديث الإجابات وإعادة توليد النتائج عند الحاجة.
- نسخ أو تنزيل الاستبيان بصيغة Excel أو PDF.
- تنزيل لوحات المعلومات ونتائج التقييم بصيغة Excel أو PDF.

• **لوحات المعلومات والتقارير**

توفر الأداة لوحات معلومات ديناميكية وتفاعلية لمساعدة المستخدمين على تفسير النتائج وتحديد مجالات التحسين.

تشمل ميزات لوحة التحكم ما يلي:

- **عرض مستوى النضج العام:** عرض مستوى نضج برنامج مكافحة الرشوة والفساد ومستوى تصنيفه.
- **تفصيل مجالات التقييم:** تمثيل مرئي للدرجات عبر جميع مجالات التقييم الخمسة عشر، مما يسهل المقارنة والتقييم المعياري.
- **مجالات المخاطر الرئيسية وفرص التحسين:** تحديد نقاط الضعف التي تتطلب اهتمامًا عاجلًا.
- **تنزيل التقارير:** يمكن للمستخدمين تنزيل أو تصدير عروض لوحة المتابعة المرئية بصيغة PDF أو Excel

فيما يلي مثال على عرض لوحة المتابعة:

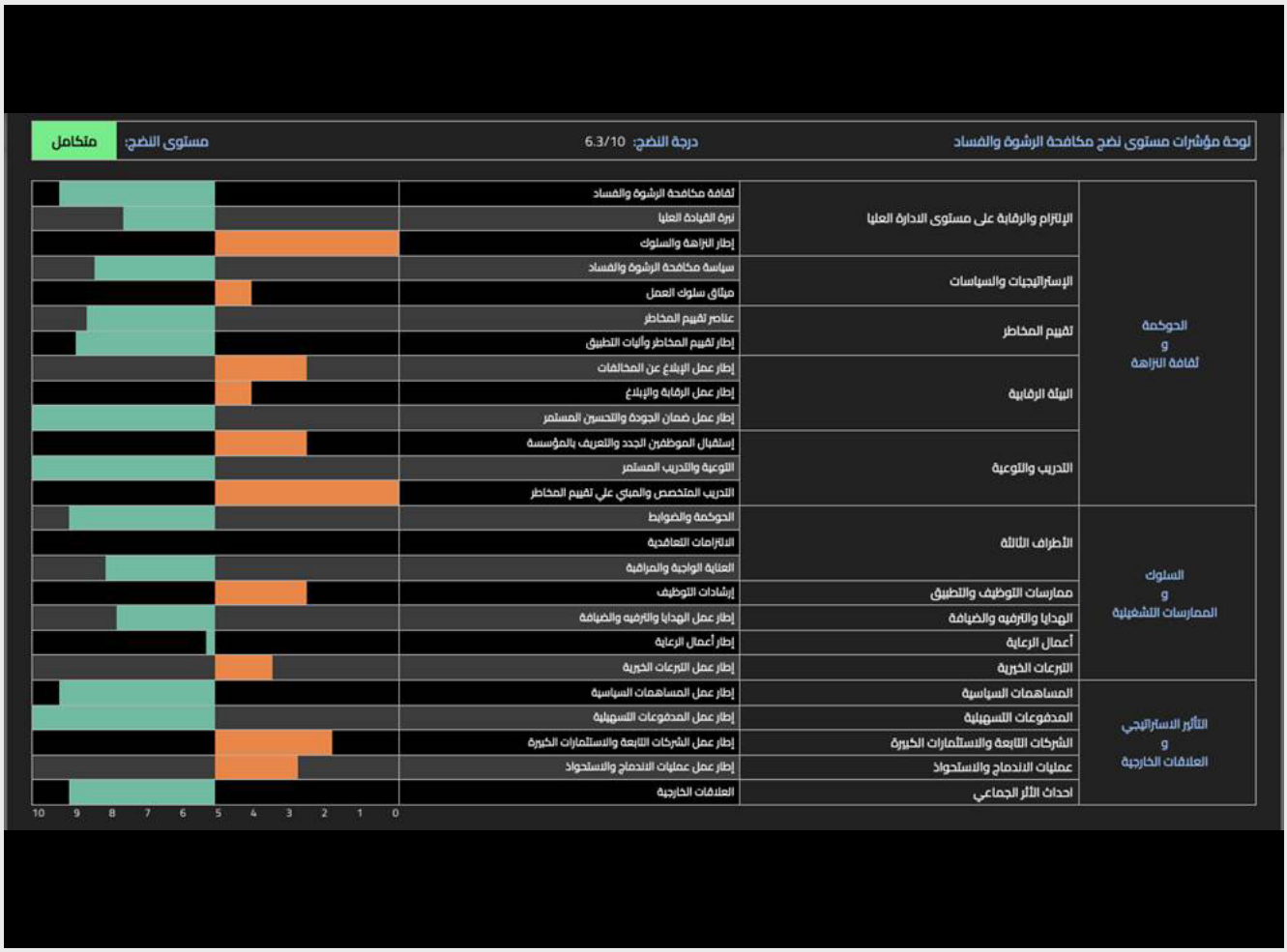

عندما ينقر المستخدم على أي شريط داخل لوحة التحكم، يظهر مربع معلومات تفصيلي يعرض ما يلي:

- اسم العامل (مثل: العناية الواجبة والمراقبة)
- النتيجة الرقمية لهذا العامل
- مستوى التقييم المقابل (لم يبدأ ← متقدم)

تعزز هذه الإمكانية التفاعلية الوضوح من خلال مساعدة المستخدمين على فهم السياق، وأهمية كل عنصر من عناصر التقييم، وآثاره.

توفر أداة التقييم الذاتي لمكافحة الرشوة والفساد في القطاع الخاص للمستخدمين رؤية شاملة وقائمة على البيانات لمدى نضج برنامج مكافحة الرشوة والفساد لديهم. من خلال لوحات معلومات تفاعلية، ونظام تسجيل آلي، وإمكانية تحليل المؤشرات بالتفصيل، تحوّل الأداة استجابات التقييم الأولية إلى رؤى واضحة تُبرز نقاط القوة، وتُحدد الثغرات، وتُحدد المجالات ذات الأولوية للتحسين. من خلال توفير تقارير قابلة للتنزيل، ورسوم بيانية منظمة، ومقياس نضج موحد، تُمكّن الأداة المؤسسات من اتخاذ قرارات مبنية على أسس مدروسة وتعزيز أطر الامتثال لديها، ودفع التحسين المستمر لضوابط مكافحة الرشوة والفساد.

تعزيز الشفافية: ضمان التقييم الذاتي للمساءلة في مجال مكافحة الفساد

سيتم تشجيع القطاع الخاص على إكمال أداة التقييم الذاتي لمكافحة الرشوة والفساد بطريقة شفافة ودقيقة، حيث تدفع التوقعات التنظيمية الجديدة إلى زيادة المطالبة بالمساءلة. لم تعد الجهات التنظيمية في المنطقة تكتفي بالأطر النظرية، بل تطالب الآن بإثبات قابل للتحقق بأن الإدارة لا تكتفي بتصميم برامج مكافحة الفساد والفساد فحسب، بل تُنفذها بفعالية أيضًا. على سبيل المثال، في الإمارات العربية المتحدة، تطالب السلطات بدرجة عالية من الشفافية، وتُلزم المؤسسات بتدعيم إجاباتها بوثائق واضحة للسياسات، والتدريب، والمراقبة، وإجراءات الإنفاذ. يضمن هذا التحول أن تعكس الإجابات النضج الحقيقي لبرامج الامتثال وتكشف المجالات التي تتطلب تعزيز الأطر الداخلية.

لذلك، فإن الشفافية في الإجابة على الاستبيان أمر بالغ الأهمية ليس فقط لإثبات الامتثال أثناء عمليات التدقيق التنظيمي، بل أيضًا لبناء المرونة، وحماية السمعة، وتخفيف المخاطر التنظيمية.

دعوة للعمل: يجب على الجهات التنظيمية إلزام جميع كيانات القطاع الخاص بإكمال أداة التقييم الذاتي للرشوة والفساد. سيضمن ذلك التقييم المنهجي لنضج البرامج، ويعزز المساءلة، ويخلق معيارًا موحدًا يعزز نزاهة ومرونة القطاع الخاص. على المستوى الوطني، سيرفع هذا الالتزام معايير مكافحة الرشوة والفساد، ويجعل الدول أكثر أمانًا وشفافية وجاذبية للمستثمرين والشركاء الدوليين.

الحوافز لبناء ثقافة النزاهة

إلى جانب الضغوط التنظيمية، يمتلك القطاع الخاص حوافز قوية لتبني برنامج قوي للسلوك والامتثال والحفاظ عليه. يعزز إطار عمل مكافحة الرشوة والفساد المنظم جيدًا سمعة المؤسسة، ويبني الثقة مع العملاء والمستثمرين والشركاء الدوليين، ويضعها في مكانة موثوقة وشفافة في السوق. كما يقلل من المخاطر التنظيمية من خلال إظهار المساءلة الاستباقية، مما يسهل التدقيق الرقابي ويمنع العقوبات الباهظة. علاوة على ذلك، تخلق برامج الامتثال القوية كفاءات تشغيلية، وتقلل من التعرض للاحتيال والسلوك غير المشروع، وتضمن الاستدامة طويلة الأمد. والأهم من ذلك، أنها تفتح أبوابًا للفرص العالمية، حيث يطالب المستثمرون الدوليون والشركاء بشكل متزايد بأدلة على النزاهة والحوكمة الرشيدة قبل التعامل مع كيانات القطاع الخاص.

الرســـالة الختاميـــة

تمثل المبادرات الرئيسية لمجموعة الامتثال لمكافحة الجرائم المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا - أداة التقييم الذاتي لمكافحة الرشوة والفساد ولوحة متابعة مكافحة الرشوة والفساد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - علامة فارقة في تعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة في جميع أنحاء المنطقة. وتعكس هذه المبادرات مجتمعةً طموحًا إقليميًا مشتركًا يتمثل في ترسيخ السلوك الأخلاقي وتمكين القطاعين العام والخاص من مواجهة الرشوة والفساد من خلال رؤى مستندة إلى البيانات والتعاون والالتزام الراسخ.

من خلال تزويد المؤسسات بآليات عملية لقياس وتقييم وتعزيز أطر مكافحة الفساد لديها، ترتقي هذه الأدوات بالامتثال من مجرد متطلب إجرائي إلى قدرة استراتيجية. كما تشجع المؤسسات على التقييم الذاتي بشفافية ودقة، مما يعزز ثقافة التحسين المستمر حيث تصبح النزاهة مصدرًا للميزة التنافسية بدلاً من مجرد التزام شكلي.

إلى جانب تعزيز الحوكمة الداخلية، تُنشئ هذه المبادرات بيئة إقليمية للتعاون. توفر لوحة متابعة مكافحة الفساد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منظورًا شاملًا يمكّن صانعي السياسات والجهات التنظيمية وقادة الصناعة من تحديد المخاطر الناشئة، وقياس التقدم المحرز، وتبادل أفضل الممارسات. في الوقت نفسه، تُمكّن أداة التقييم الذاتي لمكافحة الفساد في القطاع الخاص الشركات من تعزيز الضوابط، ورفع المعايير الأخلاقية، ومواءمة مستوى نضجها في مجال مكافحة الفساد مع التوقعات العالمية.

تعمل هذه المنصات مجتمعةً على تحويل الجهود الفردية إلى حركات إقليمية ووطنية موحدة لمكافحة الفساد. فهي تعزز الحوكمة الرشيدة، وتعمق الرقابة التنظيمية، وتبني الثقة - ثقة تجذب الاستثمار، وتقوي الاستقرار المالي، وتعزز مكانة المنطقة كشريك عالمي موثوق وتنافسي. كما تدعم التعاون عبر الحدود، وترفع من مستوى المرونة الإقليمية، وتضع الأسس لنمو مستدام وشامل.

مع استمرار مجموعة الامتثال لمكافحة الجرائم المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في قيادة هذا النهج، تبقى المهمة واضحة: تعزيز التأثير الجماعي من خلال التعاون والشفافية والابتكار. تتمثل رؤيتها في مستقبل تُعرف فيه المؤسسات بالنزاهة، وتُرسخ فيه المساءلة في الممارسة اليومية، ولا يجد فيه الفساد مكانًا للنمو.

من خلال الوقوف موحدين والعمل بهدف، يمكن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن تحقق إمكاناتها الكاملة، وتدفع الازدهار والعدالة والتقدم الدائم للأجيال القادمة.

MENA FCCG
Making a Collective Impact

GLOBAL COALITION TO FIGHT FINANCIAL CRIME

فريـــق المشـــروع

رولا كرياكوس

قائدة المشروع
رئيسة مكافحة التهرب الضريبي ومكافحة الرشوة والفساد
مجموعة البنك العربي

بهية كارا

قائدة المشروع
مديرة تنفيذية - الامتثال للجرائم المالية
مسؤولة استراتيجية مكافحة الرشوة والفساد
بنك أبو ظبي التجاري

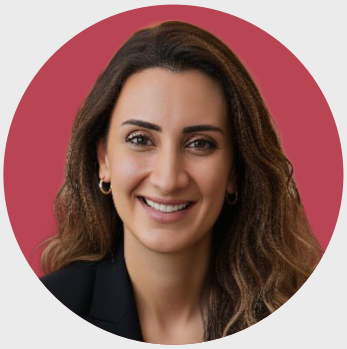

أمل لداوي

دعم تقني
قائدة التقنيات التنظيمية
مجموعة البنك العربي

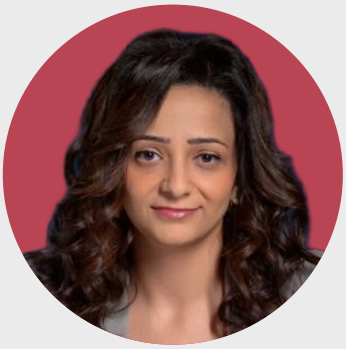

مريان حبيب

فريق المشروع
نائبة مدير الامتثال
البنك الأهلي المصري

الشـــكر والتقديـــر

نتقدم بخالص الشكر والتقدير لراعي المشروع لرؤيته وتوجيهه الاستراتيجي وشراكته الثابتة طوال هذه الرحلة. لقد ضمن توجيهه، خاصة خلال فترات التعقيد والقيود، أن يظل الفريق مركزًا ومتوافقًا وملتزمًا بتقديم لوحة متابعة وأداة تقييم ذاتية وفق أفضل الممارسات. كما نقدر الدعم المستمر للدكتور وسام ج. فتوح، الأمين العام لاتحاد المصارف العربية ورئيس مجموعة الامتثال لمكافحة الجرائم المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA FCCG، لقيادته أعمال المجموعة.

كما نعرب عن امتناننا العميق للعديد من أعضاء فريق المشروع، والخبراء المتخصصين، وزملاء تكنولوجيا المعلومات الذين كرّسوا ساعات لا تُحصى بعد ساعات عملهم الرسمية لإنجاح هذه المبادرة. لقد جسّد إحساسهم المشترك بالهدف الأسمى، وتعاونهم الدؤوب، واستعدادهم لدعم بعضهم بعضًا في كل خطوة، روح العمل الجماعي والنزاهة التي يمثلها هذا المشروع. معًا، حوّلوا مهمة صعبة إلى إسهام قيّم من شأنه أن يعزز الشفافية والمساءلة والسلوك الأخلاقي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وخارجها.

وأخيرًا، نتقدم بالشكر الصادق للقادة الإضافيين الذين ألهمونا لتوسيع رحلتنا وتعميق التزامنا الجماعي بمكافحة الرشوة والفساد.

نتقدم بالشكر الجزيل للسيد خالد بوبشيت، مدير في جهة حكومية سعودية سرية، الذي فتح لنا باب التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP). كما نتوجه بالشكر للدكتور أنغا ر. تيميلسينا، المستشار العالمي لمكافحة الفساد والنزاهة المالية، والدكتورة فاطمة أوشيفا، خبيرة بيانات الحوكمة في مركز السياسات العالمية للحوكمة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على مشاركتهم وتشجيعهم. إن دعوتهم لنا للمشاركة في المؤتمر العالمي الثاني حول استخدام البيانات لتحسين قياس الفساد، الذي عقد في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، تعكس إيمانًا مشتركًا بقوة الشراكة والنزاهة القائمة على البيانات. يعزز دعمهم أهمية هذه المبادرة إقليميًا وعالميًا، ويقوي عزمنا الجماعي على تعزيز الشفافية والمساءلة والحوكمة الأخلاقية.

العمل معاً
نحن نصنع فرقاً

MENA FCCG
Making a Collective Impact
GLOBAL COALITION
TO FIGHT
FINANCIAL CRIME